

المعركة اشتعلت للمحافظة على العملاء أكثر من التفكير في توازن الأسعار.. والنفط الكويتي يواصل الانحدار فاقدًا 1,81 دولار ليُسجل 57,32 دولارًا للبرميل

حرب ضروس بين منتجي النفط.. والكويت تدخل المنافسة بخصوصيات

وخلال الصيف في البلدان التي تستخدم تكيف الهواء، كما أن العرض يمكن أن يتأثر بالطقس (الذي يمنع تحميل ناقلات النفط) والأضطرابات الجوسياسية.

وذكرت أن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم بفضل توسعها في إنتاج النفط الصخري، على الرغم من أنها لا تصدر النفط الخام وتستورد الآن أقل بكثير، وهذا الأمر خلق فراغًا كبيرًا في السوق النفط العالمي.

وفي أسواق النفط العالمية هوت أسعار العقود الآجلة للنفط نحو 3٪ إلى مستويات جديدة لم تشهدها منذ يوليو 2009 حيث انخفض سعر برميل مزيج برنت 1,83 دولار عند التسوية ليصل إلى مستوى 61,85 دولارًا للبرميل متأثرًا باستمرار المخاوف من الزيادة والتخمة في العرض من النفط والنمو المحدود في الطلب، وفي بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) انخفض سعر عقود النفط الخام الأميركي عند التسوية 2,14 دولارًا للبرميل أو ما يعادل 3,57٪ ليصل إلى مستوى 57,81 دولارًا للبرميل.

خلال الفترة المقبلة حيث طرح رئيس شركة فينتول التي تعتبر من أكبر تجار النفط والغاز في العالم وقال خلال اللقاء أن أسعار النفط شهدت خلال الفترة الممتدة من عام 1995 - 2014 تذبذبات وصلت إلى 8 دولارات للبرميل وبنبغي على الأسواق الاستعداد لمزيد من الهبوط في أسعار النفط مستقبلاً.

وفي سؤال حول نسبة الخصومات الكبيرة التي تطرحها الكويت لعملائها على سعر بيع النفط الخام قالت المصادر أن الكويت تتعرض لحرب أسعار حقيقية من قبل دول إقليمية مجاورة، حيث يتم عرض نفطهم لأسواق جنوب شرق آسيا بخصوصيات أكبر من ذلك، وهذا الأمر أوقف الكويت الميزة التنافسية في عقودها مما دفعها إلى تقديم خصومات مشجعة للمحافظة على ربايتها في آسيا.

وأضافت أن أسعار النفط تحدد من قبل العرض والطلب العالمي، كما أن الطلب على الطاقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى درجات الحرارة في فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي

الاستراتيجيين والذين يعتمدون على النفط الخام الكويتي وقاموا بإنشاء مصاف تتعامل مع النفط الكويتي في حالة إذا طلبوا مستقبلاً في ظل تخمة المعروض النفطي الذي دفع أسعار النفط الخام إلى مستويات متدنية.

وأشارت إلى أن الكويت مضطرة لتقديم تلك التسهيلات في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها خريطة الطاقة العالمية، حيث أصبحت دول جنوب شرق آسيا تجد بدائل جديدة في أسواق المنطقة غير النفط الكويتي، إذ بدأت في البحث والتعاقد مع دول مجاورة كالعراق وإيران لتزويدها بالنفط الخام بعلاوات سريعة منخفضة وتسهيلات كبيرة في السداد.

وعن التسهيلات المقدمة من الكويت لعملائها قالت إن تلك التسهيلات تضمن توصيل النفط إلى العملاء من خلال ناقلات النفط التابعة للكويت، مؤكدة أن ذلك الأمر سهل في التعامل مع العملاء ولا يراعي لديهم نظراً لدقة مواعيد التسليم والتسليم للنفط الخام.

وفي أولى الخطوات التي

اتخذتها الكويت نهاية الأسبوع الماضي تقديم أكبر نسبة خصم لسعر نفطها منذ 2008 لشهر يناير، لتتضمن بذلك إلى السعودية والعراق في حرب الأسعار، وحددت الكويت سعر البيع الرسمي لشحناتها من النفط الخام للشهر المقبل للمشتريين الآسيويين عند مستوى يقل 3,95 دولارًا عن متوسط أسعار خامي عمان ودبي، اللذين يعدان خامي الإشارة لأسعار النفط في المنطقة.

وطالبت المصادر الكويتية بشد الأزمات للسنوات العجاف الخمس المقبلة نظراً لزيادة إنتاج النفط الصخري القادم من أميركا الشمالية ويتوقع أن تستمر أميركا وكندا في التوسع باستخراجه خلال السنوات المقبلة لتفوق ذروة إنتاجه عند عامي 2017 / 2018، وبدأ ينخفض الإنتاج لتعود الدورة الاقتصادية من جديد وتشهد أسعار النفط الانعاش من جديد.

وذكرت أن مؤسسة البترول قامت مؤخرًا بدعوة خبراء نفطيين من كبرى الشركات النفطية العالمية للتحاشي والتباحث حول أسعار النفط



غلاف مجلة إيكونوميست حيث يظهر المنافسة الشرسية التي تتعرض لها أسعار النفط حالياً بين النفط التقليدي لدول الخليج والنفط الصخري الذي بدأت الولايات المتحدة الأميركية بالتوسع في إنتاجه

«التسويق

أحمد مغربي

العالمي»: عملاؤنا

الإستراتيجيون

من شرق آسيا

يطلبون مزيداً من

التسهيلات وعلينا

تلبية طلباتهم

دول منتجة كبرى

تقدم خصومات

غير مسبوقة في

ظل وفرة المعروض

النفطي.. فهل نقف

مكتوفي الأيدي؟

ووفقاً للسعر المعلن من

قبل مؤسسة البترول أمس فإن

سعر برميل النفط الكويتي

انخفض 1,81 دولار في تداولات

أساس الأول الجمعة ليبلغ

57,32 دولاراً مقابل 59,13

دولاراً للبرميل ليلعب بذلك

ادنى مستوى له على الإطلاق

منذ عام 2009.

وقالت المصادر أن قطاع

التسويق العالمي لا يبد أن يقدم

تنازلات للعملاء الآسيويين

50 ديناراً لإصدار أو تجديد الترخيص الاستثماري

100 دينار رسوم ترخيص

الشركات الكويتية والأجنبية

محمود فاروق

الاستثماري - شهادة الإعفاء الجمركي - تعديل شهادة الإعفاء الجمركي - قيد في السجل التجاري - بدل فاقد شهادة القيد في السجل التجاري - مستخرج رسمي من شهادة القيد في السجل التجاري - شطب أو محو القيد من السجل التجاري - شهادة تفيد بالحصول على الشطب أو المحو من السجل التجاري - شهادات ومستخرجات أخرى)، وقد كل منها برسوم قدرها 10 دنانير. وشمل القرار الوزاري 3 خدمات قدرت رسوم كلاً منها بـ 50 ديناراً وهم (إصدار الترخيص الاستثماري - تجديد الترخيص الاستثماري - بدل فاقد للترخيص الاستثماري). وقد اعتمد القرار بناء على الاجتماع الثالث لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الذي اعتمد قائمة الرسوم المشار إليها أعلاه.

السعودية تنفق 400 مليار دولار

على سوق الأمان خلال 5 سنوات

ويحاول معرض الأمن والسلامة «إنترسك» الذي تنظمه الشركة الألمانية إيبوك ميسسي فرانكفورت تحت رعاية الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، في يناير للعام المقبل بدبي، تسليط الضوء من خلال أبرز المعارض والخبراء في مجال الأمن لتلبية المتطلبات الأمنية في

تؤكد الدراسات والتقارير على نمو حجم الإنفاق لقطاع حلول المراقبة القائمة على بروتوكولات الإنترنت وسوق الأمن في المنطقة، وتتوقع التقارير أن يصل حجم الإنفاق على سوق الأمن في المملكة العربية السعودية إلى 400 مليار دولار في خمس سنوات.



دار الثريا العقارية
Dar Al Thuraya Real Estate

تذكير

لحضور إجتماع الجمعية العمومية غير العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة دار الثريا العقارية ش.م.ك (مقفلة) دعوة

المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المزمع

عقدها في الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً من يوم الأثنين

2014/12/22 الموافق 30 صفر 1436 هـ ، وذلك في مجمع الوزارات

- مبنى وزارة التجارة والصناعة - بلوك 2 - الطابق الأول - قاعة

الإجتماعات (ب) .

جدول أعمال الجمعية غير العادية

مناقشة توصية مجلس الإدارة على الإنسحاب الإختياري من سوق الكويت

للأوراق المالية والموافقة عليه .

لذا فعلى مساهمي الشركة الراغبين في حضور الجمعية غير العادية في الموعد

سالف البيان ، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في برج أحمد

بالدور الخامس - شارع الخليج العربي (شرق) - بدالة : 22464593 وذلك

لاستلام إستثمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي.

والله الموفق
مجلس الإدارة

«التجارة» تعيد تشكيل

لجنة السياسات التجارية

عاطف رمضان

تسعى وزارة التجارة لإعادة تشكيل أعضاء اللجنة الاستشارية للسياسات التجارية بعد إلغاء نشاطاتها وأعمالها خلال الفترة السابقة.

وقال مسؤول في الوزارة في تصريح صحفي لـ«الأنباء» أن من مهام هذه اللجنة تنشيط المجالات الاقتصادية محلياً وخارجياً.

«الأولى للوساطة»: البورصة

تعود بقيمتها السوقية

إلى عهد الأزمة

قالت شركة الأولى للوساطة إن القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية تراجعت خلال تعاملات الأسبوع الماضي، لتسجل أدنى مستوى لها منذ نحو عامين، بعد أن خسرت في جلسة الثلاثاء الماضي قرابة 440 مليون دينار.

وهبطت مؤشرات السوق في جميع جلسات الأسبوع الماضي، باستثناء تعاملات الأربعاء التي شهد فيها المؤشر العام ارتفاعاً بسيطاً، ما أثر سلباً على الحاجز الفني للمؤشر السعري، فيما استمرت الضغوط البيعية على عموم الأسهم القيادية، حيث كسر مؤشر كويت 15 حاجز الـ 1100 نقطة نزولاً في جلسة الافتتاح، ليُسجل أدنى مستوى له منذ 9 أشهر تقريباً.

وسجل المؤشر العام في جلسة الخميس الماضي وتحديداً في نهاية أوقات التداول هبوطاً حاداً للمؤشر السعري بـ 140 نقطة ليصل إلى 6422 نقطة عند الساعة 11:20.

وأسهم استمرار تراجع دور صناع السوق في زيادة انكماش مستويات السيولة المتداولة، حيث تراجعت القيمة المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية إلى 8,9 ملايين دينار خلال تعاملات الأحد الماضي، لتسجل أدنى مستوى للسيولة في عام، فيما شهدت الكثير من الأسهم التي تم التداول عليها تراجعاً إلى مستويات متدنية جعلتها عرضة لعمليات تجميع.

وعادت البورصة خلال تعاملات الأسبوع الماضي إلى مستويات الأزمة في 2009، حيث قفزت الخسائر التي سجلتها القيمة السوقية للأسهم المدرجة إلى ما يتجاوز 3 مليارات دينار، عقب الهبوط الحاد الذي تعرض لها المؤشر العام خلال تعاملات الثلاثاء الماضي، بعد أن تراجع المؤشر 130,2 نقطة.

«بيان»: السوق يواصل الانزلاق

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولات الأسبوع الماضي مسجلاً خسائر كبيرة في مؤشراته الثلاثة لاسيما المؤشر السعري الذي واصل انزلاقه ليقرب كثيراً من مستوياته خلال الأزمة المالية العالمية.

وأضاف التقرير أن المؤشر الوزني ومؤشر «كويت 15» مسجلاً أيضاً تراجعاً واضحاً، منهيين تداولات الأسبوع دون مستوى اغلاق العام الماضي لأول مرة منذ شهر يناير الماضي.

وأشار إلى أن السوق شهد هذا الأداء في ضوء تزايد عمليات البيع العشوائية التي شملت الكثير من الأسهم في كل قطاعات السوق والتي لجأ إليها العديد من المتداولين مع استمرار تراجع أسعار أسهمهم وتكديهم المستمر للخسائر.

وذكر أن السوق شهد عمليات البيع على معظم الأسهم التي تم التداول عليها مما انعكس سلباً على مؤشرات السوق التي شهدت تراجعاً قوياً تخطت نسبته 4 ٪ لتجتمع بذلك على الأغلق في المنطقة الحمراء على المستوى السنوي وذلك للمرة الأولى خلال العام الحالي.

انتهت فترة السماح ولم تعقد عمومياتها

«التجارة» تحيل اليوم أكثر

من 80 شركة إلى النيابة

عاطف رمضان

أن قانون الشركات التجارية اعلى الحق لـ «التجارة»

تفعيل العقوبات الواردة في مواد القانون والتي لم تكن واردة في القانون السابق تجاه الشركات المخالفة بتأخير تقديم بياناتها المالية للوزارة وعقد جمعياتها العمومية شريطة منحها فترة زمنية كمهلة

استباقية لإصدار العقوبات الواردة في مواد القانون. وكانت الوزارة أرسلت انذارات للشركات المخالفة وأن هناك شركات تجاوبت مع الوزارة وأرسلت كتباً للوزارة تتضمن مبررات التأخير. ويتوقع أن تقوم الوزارة بتحويل الفوج الثاني من الشركات المخالفة بعقد عمومياتها إلى النيابة خلال الفترة القليلة المقبلة.

علمت «الأنباء» أن الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة التجارة والصناعة د.منصور السعيد يعززم اليوم «الأحد» تحويل أكثر من 80 شركة مخالفة إلى النيابة التجارية.

وقال مسؤول في الوزارة في تصريح لـ«الأنباء» أن هذه الشركات تم انذارها بضرورة عقد جمعياتها العمومية ومضى على فترة تلك الانذارات شهر، مشيراً إلى أن هذه الشركات لم تتجاوب مع الوزارة وأن النيابة بدورها ستحيلها إلى المحكمة والتي ستصدر بحقها عقوبات وفقاً لقانون الشركات التجارية الجديد.

وأوضح مسؤول الوزارة

تقرير «الشان»

سيولة الكويتيين تتخلى عن البورصة لتتجه إلى العقار

لما مضى من العام تصل إلى نحو 5,428 مليارات دينار، مع تواصل الانخفاض في سيولة السوق خلال أكتوبر الماضي، ونوفمبر بعد ارتفاع ملحوظ خلال شهري سبتمبر وأغسطس، وربما يعزى معظم السبب للانخفاض الحاد في أسعار النفط. وتداول التقرير قيمة تداولات العقود والوكالات التي بلغت نحو 441 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 16,8٪ عن مثيلتها في أكتوبر 2014، البالغة نحو 377,5 مليون دينار، بينما ذكر التقرير في فقرة أخرى أن سيولة سوق الكويت للأوراق المالية انخفضت سيولته بنحو 38,2٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر نوفمبر 2013، 29,7٪ مقارنة مع سيولة نوفمبر 2013.

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن سيولة سوق العقار ارتفعت في نوفمبر، مقارنة بسيولة أكتوبر الماضي، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 441 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 16,8٪ عن مثيلتها في أكتوبر 2014، البالغة نحو 377,5 مليون دينار، بينما ذكر التقرير في فقرة أخرى أن سيولة سوق الكويت للأوراق المالية انخفضت سيولته بنحو 38,2٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر نوفمبر 2013، 29,7٪ مقارنة مع سيولة نوفمبر 2013.

الكويتيون أكبر المتعاملين بالبورصة

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 4,814 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 88,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم البيعية، (91,9٪ للفترة نفسها من عام 2013)، في حين اشترروا أسهما بقيمة 4,614 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 84,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (91,5٪ للفترة نفسها من عام 2013)، ليلعب صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، نحو 200,429 مليون دينار.

أفاد تقرير الشال بأن الأفراد لايزالون أكبر المتعاملين ولكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 52,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم البيعية، (60,1٪ لفترة الأحد عشر شهراً من يناير إلى نوفمبر 2013)، و1,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (57,3٪ للفترة نفسها من عام 2013). وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 2,852 مليار دينار، كما اشترروا أسهما بقيمة 2,563 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، نحو 288,807 مليون دينار.

انخفاض مخصصات «الدولي» وراء نموربحيته

ذاتها من عام 2013. ويعزى جزء من هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض جملة المخصصات بما نسبته 14,9٪، بينما انخفضت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنحو 1,4 مليون دينار أو ما نسبته 6٪ وصولاً إلى 22,5 مليون دينار مقارنة بنحو 23,9 مليون دينار.

استعرض تقرير الشال نتائج أعمال بنك الكويت الدولي للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 10 ملايين دينار، بارتفاع مقداره 690 ألف دينار، ومسجلاً نسبة ارتفاع بلغت 17,4٪، مقارنة بنحو 9,3 ملايين دينار، للفترة